

بنك الاستثمار القومى**قرار رقم ١٨ لسنة ٢٠١٦**

بتعديل بعض أحكام القرار الوزارى رقم ١٦٣ لسنة ١٩٩٠

في شأن شهادات الاستثمار التى يصدرها البنك الأهلي المصرى

وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

رئيس مجلس إدارة بنك الاستثمار القومى

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ في شأن شهادات الاستثمار التى يصدرها

البنك الأهلي المصرى :

وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ بشأن إنشاء بنك الاستثمار القومى :

وعلى القرار الوزارى رقم ١٦٣ لسنة ١٩٩٠ في شأن شهادات الاستثمار التى يصدرها

البنك الأهلي المصرى والقرارات الوزارية المعدلة له :

وعلى قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٢٨٥ لسنة ٢٠١٢ بنقل تبعية

بنك الاستثمار القومى إلى وزير التخطيط :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٨٠ لسنة ٢٠١٢ بتفويض وزير التخطيط

والتعاون الدولى فى مباشرة اختصاص وزير الاقتصاد المنصوص عليه فى المادة الأولى

من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ :

وعلى موافقة مجلس إدارة بنك الاستثمار القومى :

قرر :**(المادة الأولى)**

يعدل نص المادة الثانية من القرار الوزارى رقم ١٦٣ لسنة ١٩٩٠ والمعدل بالقرار الوزارى

رقم ٣١ لسنة ٢٠١٥ فيما يخص شهادات المجموعة (ب) و تستحق قيمتها

بعد خمس سنوات من تاريخ الإصدار بذات قيمة إصدارها وتغلل أثناء مدة سريانها

عائداً دورياً سنوياً يستحق الدفع للملك كل ثلاثة أشهر بالنص التالي و تستحق قيمتها

بعد ثلاث سنوات من تاريخ الإصدار بذات قيمة إصدارها وتغلل أثناء مدة سريانها

عائداً دورياً سنوياً يستحق الدفع للملك كل ثلاثة أشهر .

(المادة الثانية)

استمرار العائد على شهادات الاستثمار ذات العائد المجمع المنوح للمجموعة (أ) بواقع (٧٥٪ سنويًا)، ويحسب العائد على شهادات الاستثمار ذات العائد الدوري المنوح للمجموعة (ب) بواقع (٢٥٪ سنويًا، على أن يتم احتساب فترة العائد من اليوم التالي لتاريخ الشراء.

(المادة الثالثة)

يتم التنسيق بين بنك الاستثمار القومي والبنك الأهلي المصري لوضع جداول قيم استردادية للإصدار الجديد لشهادات الاستثمار بما يسهم في استقرار الوعاء.

(المادة الرابعة)

تسري التعديلات المشار إليها على شهادات المجموعة (ب) وكذا أسعار العائد، وجداول القيم الاستردادية المنصوص عليها في المواد الأولى والثانية والثالثة من هذا القرار على الشهادات المشترأة اعتباراً من ٢٠١٦/١١/٧ من هذا الإصدار.

(المادة الخامسة)

تصدر شهادات الاستثمار بعائد ثابت طوال مديتها البالغة عشر سنوات للمجموعة (أ) وثلاث سنوات للمجموعة (ب)، وفي حالة تغير سعر الفائدة أو المدة بالزيادة أو النقصان للإصدارات الجديدة لشهادات لا يسري التغيير على هذا الإصدار.

(المادة السادسة)

تظل الشهادة المشترأة قبل ٢٠١٦/١١/٧ بذات أسعار عوائدها ومديتها وجداول قيمها الاستردادية المقررة في تاريخ إصدارها وحتى تاريخ استحقاقها.

(المادة السابعة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصريّة.

صدر بتاريخ ٢٠١٦/١١/٦

وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

رئيس مجلس إدارة البنك

أ.د/ أشرف العربي